تأثير المشكلة القبرصية على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي
(من وجهة نظر تركيا) ١٩٦٠-٢٠٠٦

أ. م. د. اسماعيل نوري حميدي
جامعة تكريت – كلية التربية لبنات

الملخص

واجهت تركيا منذ خمسين عامًا تقريبًا مشاكل عديدة أخرى حالت دون حصولها على العضوية في الاتحاد الأوربي ، ومن تلك المشاكل ، المشكلة القبرصية ، وجوهر هذه المشكلة هو أن جزيرة قبرص التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم ، كما مبين في الملحق رقم (١) يقطنها أقلّيتان هما: الأقليّة اليونانية وتعدادها سبعمئة وخمسون ألف نسمة تقريبًا، والأقليّة التركية التي يبلغ تعدادها نحواً من ثلاثمئة ألف نسمة ، تحاول الأولى ومن ورائها دولة اليونان الاستحواذ على الجزيرة بكاملها، والسيطرة على الأقلية التركية، و ضمّ الجزيرة إلى اليونان تحقيقاً لأهداف منظمتي إينوسيس وميكولا العنصريتين اللتان لا تقبلان بمشاركة الأقلية التركية لهما في الجزيرة.

واصلت تركيا دفاعها عن القبارصة الأتراك كونهم أبناء جلدتها أولاً ؛ ولأنَّ قبرص قريبة جداً من سواحلها الجنوبية ، إذ تَعُدُّ سيطرة اليونان عليها بكاملها تهديداً للأمن القومي التركي ، ولهذا السبب تدافع وبقوة عن القبارصة الأتراك ، وما تدخّلها العسكري عام ١٩٧٤ لحماية القبارصة الأتراك ، وإبقاء قواتها العسكرية على الحد الفاصل بين طرفي الجزيرة لحد الآن إلا دليلٌ على ذلك الاهتمام ، والذي صار سبباً لانحياز دول الاتحاد الأوربي لصالح القبارصة اليونانيين ، فتمَّ قبول الأخيرين أعضاء في الاتحاد ، بينما ما تزال تركيا تنتظر، وعلى الرغم من تنفيذها الإملاءات الأوربية ، إلا أنَّ الاتحاد لم يتجاوب معها ، ولم يُطبّق المعاهدات الدولية المتعلقة بالمشكلة القبرصية ، بل وضع أمامها شروطاً تعجيزية أخرى ، ومنها سحب قواتها من الجزيرة ، والتّخلي عن القبارصة الأتراك ، فضلاً عن مطالب أخرى عديدة تتعلّق بالعلاقات مع اليونان ولاسيَّما النزاع مع الأخيرة حول الجرف القاري ، وحقوق الأقليات التركية ، وسيطرة المؤسّسة العسكرية على نظام الحكم وغيرها، لهذه الأسباب جميعُها لم تُحقّق تركيا مبتغاها الذي تحلم به طيلة هذه العقود الخمسة ، ولم تحصل على عضوية الاتحاد الأوربي.

الكلمات المفتاحية: المشكلة القبرصية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، خطة عنان، الصراع القبرصي.

The impact of the Cyprus case on Turkey's membership in the European Union 1960-2006 (From Turkey's point of view)

Asst. Prof Dr. Ismael Noory Hamidy
Tikrit University- College of Education for Women

Abstract

Turkey has faced nearly 50 years ago many other problems that prevented it from obtaining membership in the European Union, and among those problems is the Cyprus problem, the essence of this problem is that the island of Cyprus which has an important strategic location, as shown in Appendix No. (1) inhabited by two minorities They: The Greek minority, numbering approximately (750) thousand people, and the Turkish minority numbering about (350) thousand people, the first and behind it the state of Greece is trying to take over the entire island, and control the Turkish minority Not only that, but it also included the island in Greece in order to achieve the goals of the two racist organizations Enosis and Mykola Megola, which do not accept the participation of the Turkish minority in the island.

Turkey continued its defense of the Turkish Cypriots the Turkish Cypriots, being its first people, and because Cyprus is very close to its southern coast, as the entire Greek, For this reason, it strongly defended the Turkish Cypriots, and its military intervention in 1974 to protect the Turkish Cypriots, and to keep its military forces on the boundary between the two sides of the island so far is only evidence of that interest, which has become a reason for the European Union countries bias in favor of the Greek Cypriots, so the latter two were accepted as members of Union, while Turkey is still waiting. In spite of Turkish implementing the European dictates, The Union did not respond to it and did not implement international treaties related to the Cyprus problem. Rather, it set before it other impossible conditions, including the withdrawal of its forces from the island, and the abandonment of the Turkish Cypriots, In addition to many other demands related to relations with Greece, in particular the dispute with the latter over the continental shelf, the rights of Turkish minorities, and the control of the military establishment over the regime and others, for all these reasons, Turkey has not achieved its goal that it dreamed of during these five decades, and it did not obtain membership in the European Union.

Keyword: Cyprus Problem, United Nation, European Union, Annan's Plan, Cyprus Conflict.

المقدمة:

النزاع التركي اليوناني الطويل ومعارضة دول أوربا على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، وللمكان الاستراتيجية لجزيرة قبرص كونها محطة للسفن التجارية والعسكرية العالمية القادمة من دول أوربا والدول العربية، واستمرار المشاكل وعدم الاستقرار بين جاليتيها وتهديده للمصالح الدولية، دفع الباحث الى تسليط الضوء على تأثير هذه المشكلة على انتماء تركيا إلى الاتحاد الأوربي بحسب وجهة النظر التركية وما عانته تركيا جرّاء المأزق القبرصي، لذلك يحاول البحث الإجابة على التساؤلات الاتية:

أ- هل فعلاً للجزيرة أهمية استراتيجية اقليمياً ودولياً؟

ب- لماذا الانحياز الأوربي لصالح القبارصة اليونانيين فقط؟

ت- ما مدى تأثير المشكلة القبرصية على انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي، وسنرى الجواب على التساؤل الدائم عن إمكانية انضمام تركيا إلى الاتحاد من عدمه. للبحث في هذه المشكلة أهمية كبيرة لأن حلّها قد استعصى على الرغم من تدخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، وسيستمر النزاع فيها لعقود أخرى ، وكان عام ١٩٦٠ تاريخ انسحاب بريطانيا من الجزيرة وعام ٢٠٠٦ حينما تأزم وضع الحكومة التركية داخليا بسبب الضغوط الشعبية المناصرة للقبارصة الأتراك ، وابلاغ الاتحاد الأوربي تركيا بشكل صريح عدم قبوله التفاوض مالم تتخلى عن القبارصة الاتراك سبباً لتحديد مدة البحث.

وأمّا أهداف البحث فهي لاطلاع القارئ العربي على ملابسات وتعقيدات المشكلة، والتدخلات الأوربية فيها منذ عقود من الزمن، وتأثيرها على انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي.

وقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي التحليلي النقدي للمصادر على ضوء الحقائق والظواهر السياسية عبر عقود من السنين، وبعد جمع المعلومات من مصادرها الأولية والثانوية استخلصنا النتائج التي ذكرناها في خاتمة البحث، وتمَّ تقسيم البحث على اثنى عشر محوراً وهي:

أولاً: الجذور التاريخية للمشكلة القبرصية:

كان عام ١٥٧١م نقطة تحول مهمة في تاريخ قبرص، إذ أخذها العثمانيون من البنادقة وصار أهلها مسلمون ومنذ ذلك التاريخ عاش في الجزيرة الروم والأتراك المسلمون ومازالوا إلى الآن. ولكن في القرن التاسع عشر حينما أخذ المتطرفون الأوربيون يهاجمون الدولة العثمانية ظهرت في الجزيرة حركة يونانية تطالب بالانشقاق عن الدولة العثمانية، وكانت تلك بداية المشكلة القبرصية [١].

دخلت جزيرة قبرص منعطفًا خطيرًا من كونها جزيرة يعيش عليها مجموعتان لحقب طويلة إلى منعطف آخر يسوده العداء، بل صارت مصدر اهتمام دول متحكمة بالسياسة العالمية فضلًا عن قوى إقليمية، ولاسيّما(إسرائيل)، ففي مدة الحرب الباردة كانت لجزيرتي قبرص وكريت أهمية جغرافية مهمة، إذ استُعمِلتا ضد النفوذ السوفيتي كقاعدتين عسكريتين مهمتين من الناحية الاستراتيجية ، وكانت غاية الدول المناهضة للإتحاد السوفيتي عدم السماح لجعل البحر الأبيض المتوسط بحراً سوفيتياً، وتتأتّى أهمية قبرص من كونها واقعة في منطقة غنية بالبترول وعلى طريق تصدير بترول منطقة آسيا الوسطى وقسم من بترول العراق إلى أوربا عن طريق شرقي البحر المتوسط ؛ لذلك صارت إحدى مراكز التنافس العالمي وكما موضح في الملحق رقم (١).

ومن أسباب الأطماع الدولية الأخرى [٢]:

أ- سيطرتها على طرق تصدير نفط الشرق الأوسط .

ب-سيطرتها على الطرق المؤدية إلى الأناضول، وقناة السويس، ومنطقة الشرق الأوسط حتى أفريقيا .

ج- سيطرتها على الطرق البحرية من قناة السويس حتى المحيط الهندي .

د- تصلح أن تكون قاعدة ثابتة للطائرات .

هـ- تصلح أن تكون مركزًا لخزن النفط إذا ما حدثت حرب في منطقة الشرق الأوسط .

وبانضمام الدولة العثمانية إلى جانب دول المحور في الحرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا احتلالها جزيرة قبرص في ٥ تشرين الأول ١٩١٤ ، وصارت الجزيرة إحدى المستعمرات البريطانية وصادقت تركيا على ذلك في اتفاقية لوزان التي عُقدت في ٢٤ تموز ١٩٢٣ في مدينة لوزان السويسرية ، وتعرف بمعاهدة لوزان الثانية ، تم على إثرها تسوية وضع الأناضول وتراقيا الشرقية (القسم الأوربي من تركيا حالياً) في الدولة العثمانية[٣]. لموقع قبرص أهمية كبيرة على الرغم من كونها دولة صغيرة قائمة على جزيرة في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط في جنوب شرق أوروبا وجنوب غرب آسيا. استقلّت عام ١٩٦٠ عن بريطانيا ، وتم تقسيمها بعد

التدخل العسكري التركي عام ١٩٧٤ على جزأين : أحدهما ذو أغلبية سكانية يونانية (في الوسط والجنوب) والآخر ذو أغلبية سكانية تركية (في الشمال)، وإسمها باللغة التركية: kuzey Kıbrıs Türk Cumhuriyeti) ، عاصمتها نيقوسيا ويَطلق عليها القبارصة الأتراك (لفكوشا) تمييزاً عن عاصمة قبرص اليونانية ذاتها (نيقوسيا) الواقعة على الحد الفاصل بين جزأيّ الجزيرة ، وتدير الأولى علاقاتها الخارجية بوساطة تركية . أما اقتصادها فيرتبط بالاقتصاد التركي بشكل كامل إذ تستعمل العملة التركية ذاتها كعملة رسمية فيها.

تمتد أراضي جمهورية قبرص التركية على مساحة (٣,٣٣٥) كم مربعًا، أي ثلث مساحة الجزيرة تقريبًا، ويبلغ عدد سكانها الأتراك ما يقرب من (٢٨٥,٣٥٦) نسمة بحسب إحصاء عام ٢٠٠٩ .

أما قبرص اليونانية فتبلغ مساحتها (٩,٢٥٠) كم مربع تحتل وسط وجنوب الجزيرة ، وتتشابه الطائفتان في العادات الاجتماعية وتختلفان في أمور كثيرة أخرى وبخاصَّةٍ في الديانة ، فالأتراك يدينون بالديانة الإسلامية على مذهب أبي حنيفة ، بينما القبارصة اليونانيون يدينون بالنصرانية الأرثوذكسية .

حدثت تجاوزات كثيرة من القبارصة اليونانيين على الأتراك في الجزيرة في أعقاب أزمة حادة في العلاقات بين الطائفتين اليونانية والتركية في قبرص انتهت بانقلاب عسكري قاده عناصر من القبارصة اليونانيين ؛ وقد عبَّر الزعيم الروحي للقبارصة الأتراك وأول رئيس لجمهورية قبرص التركية رؤوف دنكتاش عن حقيقة نوايا هاتين الحركتين قائلًا:" **لم تقتصر فكرة منظمة إينوسيس على ضم قبرص إلى اليونان فحسب ، بل تخفي تحتها إتّباع سياسة مخيفة تجاه كل تركي في الجزيرة والمعنى التام لكلمة إينوسيس هو تحقيق اليونان فكرة الإمبراطور اسكندر الكبير بعد ضمِّها جزيرتي المورة وقبرص إليها** "، ولذلك بدأت الاعتداءات اليونانية على القبارصة الأتراك منذ الأعوام (١٨٢١، ١٨٩٥، ١٩٢١، ١٩٥٥، ١٩٧٤) [٤]. وكثيرًا ما عبّر دنكتاش وغيره من الساسة القبارصة الأتراك عن رفضهم لأهداف ومطالب تلك المنظمتين ، حاولت بريطانيا الوساطة بين الجاليتين إذ كلفت القائد العسكري اليوناني كريفاس Grivas (١٨٩٧- ١٩٧٤)[٥] للقيام بالمهمة فوجهت دعوة للحكومتين اليونانية والتركية لحضور مباحثات في لندن فوافقت الحكومتان على حضور المؤتمر الذي عقد في ٢٩ آب ١٩٥٥ ، وعلى الرغم من ذلك لمْ يسفر عن نتيجة سوى تزمت الطرفين وانحيازهما كل إلى جانب الجالية التي تنتمي إليه ، وجراء تلك الخلافات وافقت أمريكا، وبريطانيا، واليونان، وتركيا على استقلال الجزيرة من السيطرة البريطانية [٦].

ونتيجة الى استمرار الاعتداءات على القبارصة الأتراك وعدم توصل الوساطات الى حل للمشكلة اضطرت الحكومة التركية الى التدخل العسكري لنصرة القبارصة الأتراك في عام ١٩٧٤ وبعد تسع سنوات ، تم الإعلان عن إنشاء جمهورية قبرص التركية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٣.

أهم مدن جمهورية قبرص التركية هي كيرينيا (أو بالتركية : غرنه) ، ويعتمد اقتصادها على السياحة والزراعة والدعم المالي المقدم من تركيا[٧]. تطمح جمهورية قبرص الجنوبية إلى استعادة الأراضي الخاضعة لسيطرة جمهورية قبرص التركية، ولكن على الرغم من اعتراف المجتمع الدولي بسيادة جمهورية قبرص اليونانية على أراضي الجزيرة جميعها ، إلا أنَّ المحاولات الدولية لتوحيد الجزيرة المنقسمة على قسمين من جديد قد باءت بالفشل .

ثانياً: تأسيس الاتحاد الأوربي في ٧ شباط ١٩٩٢:

ترجع عملية توحيد الدول الأوربية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك باتفاق خمس دول أوربية (الاتفاق الأوربي) ، وبعدها تم إشراك الدولة العثمانية فيه وكان سبب إنشاء ذلك الاتحاد هو المشاكل الاقتصادية التي كانت تعانيها تلك الدول، وفي عام ١٩٢٦ شكّل بعض الاقتصاديين ورجال الأعمال الاتحاد الكمركي والاقتصادي الأوربي وحدثت أول وحدة اقتصادية أوربية في ١٨ تموز ١٩٣٢ ثم اتفاقية سويسرا وتبعتها اتفاقيات وقّعت في هولندا وبلجيكا و لوكسمبيرك.

وفي عامي (١٩٥١م و١٩٥٢) ازداد العدد فصار ست دول واستمر الاتحاد بالتوسع التدريجي فدخلته جمعيات ونقابات أوربية عديدة ، كنقابات الحديد والفحم والنحاس وغيرها واستمرت المؤتمرات في دول أوربية عديدة لتوسيع الاتحاد[٨]. وقد تقدمت تركيا عام ١٩٥٩ لأول مرة بطلب الحصول على مركز في الجماعة الاقتصادية الأوربية ووقعت في ١٢ أيلول ١٩٦٣ على اتفاقية انشاء رابطة بينها وبين الجماعة الاقتصادية الأوربية المعروفة آنذاك باتفاقية انقرة ، واستمرت بمطالباتها للانضمام الى الاتحاد الأوربي كلما فتح باب الانضمام لدول أخري ولكنها لم تحضَ باهتمام الأخير .

كان تطور الاتحاد بشكل تدريجي وبحسب الحاجات الحياتية لدوله ، إذ انتقل من التشكيلات الاقتصادية المكونة من الدول الآتية (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندة، لوكسمبيرك)[٩] التي اتفقت في ٢٥ آذار ١٩٥٧ إلى حالة الوحدة السياسية ، وبعد الحرب الباردة لم يتجاوز عدد دوله (١٢) دولة دخلت فيه حتى عام ١٩٩٠ .

وفي عام ١٩٩٢ عُقدت معاهدة ماستريخ وبموجبها تطور الاتحاد فزاد عدد أعضائه ودخلت دول شرقي أوربا وغربي البَلقان ، وفي ١٦ نيسان٢٠٠٣ تمَّ قبول عشر دول أخرى ، فصار

العدد (٢٥) دولة ، وفي ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ أخذت العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوربي تسوء بسبب تقدم الاتحاد إلى تركيا بطلبات جديدة ، فضلًا عن مطالبه السابقة(كتطبيق الديمقراطية ، والتعليم ، والصحة ، والعدالة ، والزراعة ، وغيرها من المشاكل التي يصعب حلها)[١٠].

والذي زاد في تخريب العلاقات بين تركيا واليونان ، هو استمرار الأخيرة بالعمل على إعادة الإمبراطورية البيزنطية وإعادة استانبول المحتلة من طرف الأتراك ، حسب الفكرة اليونانية التي تدّعي أن لليونانيين مركزان هما أثينا واستانبول وليس هذا فحسب ، بل لهم مطالب في منطقة أدنة التركية وغيرها من مناطق الأناضول ، وفي سبيل تحقيق نواياها طلبت اليونان في ١٦ آب ١٩٥٤ تطبيق قرار حق تقرير المصير لليونانيين في الجزيرة[١١].

كان لاستمرار المشاكل في الجزيرة تأثيره الكبير على محاولات تركيا الانضمام الى الاتحاد الأوربي الذي كان يراقب السياسة التركية عن كثب تجاه المشكلة القبرصية ، وبخاصة حينما أخذ القبارصة الأتراك قبل عام ١٩٥٥ يطلقون هتافات " **قبرص تركية وستبقى تركية**"، و " **إما التقسيم وإما الموت** " ورافق تلك الأحداث إصرار تركيا على عدم التخلي عن القبارصة الأتراك .

ثالثاً: معاهدتي زيورخ ولندن وتأسيس جمهورية قبرص الموحدة:

أدى الصراع الذي خاضه القبارصة الأتراك ضد منظمة إينوسيس قبل عام ١٩٦٠ إلى أمرين الأول: مطالبة الجالية اليونانية بربط الجزيرة باليونان ، وثانياً: مطالبة الجالية التركية بتأسيس جمهورية قبرص التركية ، وهذا ما دفع كلاً من الولايات المتحدة واليونان وتركيا وبريطانيا إلى قبول التوقيع على اتفاقيتي زيورخ في ١١ شباط ١٩٥٨ ولندن في ١٩ شباط ١٩٥٩ ، وعلى إثر هاتين الاتفاقيتين أعطى رئيس الوزراء التركي عدنان مندرس (١٩٥٠-١٩٦٠) بعد لقائه ووزير خارجيته زورلو(١٩١٠-١٩٦٠) مع رئيس الوزراء اليوناني كرمنلس (١٩٥٥-١٩٦٣) تطمينات حصلا عليها من اليونان والولايات المتحدة وبريطانيا تتعلق بضمان حقوق الجاليتين اللتين ستتقاسمان السلطة في دولة واحدة وتعهدت الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بضمان تطبيق بنودها ، فضلًا عن توقيع اتفاقية عسكرية بين تركيا واليونان وجمهورية قبرص المقترحة ، والاتفاق على تواجد قوات عسكرية من الدول الثلاث في الجزيرة للدفاع عنها ضد أي اعتداء خارجي[١٢].

وبموجب هاتين الاتفاقيتين حصلت الجاليتان على استقلالهما كمجموعتين تحت جمهورية واحدة أطلق عليها جمهورية قبرص في عام ١٩٦٠ ، وتم حظر أفكار ومطالب إينوسيس ونداءات التقسيم التي كان القبارصة الأتراك ينادون بها ، ولكن على الرغم من ذلك لم تجرِ الأمور على وفق ما يريد الطرفان ، بل تأزمت الأوضاع بين الطرفين مما أثرت على العلاقات

بين تركيا واليونان، ولاسيّما في عام ١٩٥٨ وذلك ما هزّ الجناح الشرقي للناتو (الذي يضم الدول القريبة من روسيا)؛ لذلك طلب الأخير والأمم المتحدة وبريطانيا التوسُّط بين تركيا واليونان لحل المشكلة مما دفع الأطراف المعنية أعلاه إلى العودة إلى محادثات لندن[١٣].

أرادت بريطانيا بعد تلك الاتفاقيتين ترك الجزيرة للجمهورية الجديدة التي ستدار من طرف الجاليتان حسب نسبة السكان ، ولكن منظمتي إينوسيس وميكولا لم تلتزما بتلك الاتفاقيتين وبدأتا بالضغط على الجالية التركية في الجزيرة عن طريق عمليات التفجير وأعمال العنف لإثارة القبارصة الأتراك ، وبدأ التحيّز اليوناني جليّاً لصالح الجالية اليونانية في الجزيرة ، وتقديم الدعم اللازم لتلك المنظمتين ضد الجالية التركية . كذلك وضح الانحياز الأوربي إلى جانب الجالية اليونانية واضحاً ، ومن الأدلة على ذلك الانحياز هي حرب الأخيرين على نظرائهم الأتراك في الجزيرة عام ١٩٦٣م وقتلهم العديد منهم ومحاولة التخلص من الضمانات التركية للقبارصة الأتراك والتي حصلوا عليها عام ١٩٦٠ ومنذ ذلك الوقت اعترض القبارصة اليونانيون على تواجد قوة عسكرية تركية إلى جانب القبارصة الأتراك في الجزيرة ولم يتوان القبارصة اليونانيون عن إعلان نيتهم بمقاومة أي هجوم تركي على الجزيرة وأي دعم تركي للقبارصة الأتراك[١٤].

رابعاً: التدخل العسكري التركي في قبرص التركية والموقف الأوربي منه :

نجم عن عمليات المنظمتين المذكورتين في ٢٣ – ٢٥ كانون الأول ١٩٦٣ مذابح وقتل أكثر من ١٥٠ قبرصي تركي في يوم واحد بين شاب وامرأة وطبيب أثناء احتفالات رأس السنة ، فضلاً عن احتجاز نحواً من ٧٠٠ شخص، ولاسيّما بعد محاولة الرئيس القبرصي مكاريوس طيلة الأعوام (١٩٥٩ – ١٩٧٧) ضم قبرص إلى اليونان ، مما دفع تركيا إلى الاتصال بالأخير وبدنكتاش وحضر عن تركيا الطبيب العسكري القبرصي التركي كجك (١٩٠٦ – ١٩٨٤) [١٥] لتدارك الوضع الخطير.

ونتج عن ذلك الاتصال تعيين الخط الأخضر الفاصل بين المجموعتين في الجزيرة فكان ذلك الخط التقسيم الفعلي للجزيرة ، وعلى إثر تلك الأحداث طالب دنكتاش بزيادة عدد القوة العسكرية التركية في الجزيرة لضمان حياة المواطنين القبارصة الأتراك وبعكس ذلك يجب العودة إلى التقسيم . ونتيجة لتوالي الاعتداءات على الأخيرين كالذي حدث في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٦ من تطور خطير حينما قامت وحدات عسكرية لقبارصة يونانيين بالهجوم على قلعة قبرصية تركية وغيرها من الهجمات لا مجال لذكرها، تدخلت تركيا في ١٥ شباط ١٩٧٤ عسكرياً إلا أنَّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تدخل وبعث قوة حفظ السلام إلى الجزيرة ، فضلاً عن تدخل الولايات المتحدة لحل المشكلة إلا أنها لم تفلح[١٦].

ونظراً لعدم انتهاء المشاكل بين جاليتي الجزيرة قامت تركيا في (٢٠ – ٢٢ تموز و١٤ – ١٦ آب ١٩٧٤) بإنزالين جويين بقوات عسكرية متذرعة بأن تدخلها العسكري كان وفقاً لاتفاقيتي زيورخ ولندن[١٧]. أمَّا موقف الدول الأوربية تجاه التدخل التركي في الجزيرة فكان منحازاً لصالح اليونان والقبارصة اليونانيين ، وأخذت تضغط وتطالب بإخراج القوات التركية التي عدّتها قوات محتلة للجزيرة وهذا ما زاد م تعنت الاتحاد الأوربي تجاه تركيا بسبب تمسك الخيرة بالقبارصة الأتراك التي تعدهم أبناء جلدتها، ولاسيّما أنَّ الأخيرين كانوا ولازالوا متمسكين بمبادئ أتاتورك والكثير منهم أكمل دراسته وعمل في تركيا وتزوجوا من نسائها ، فضلاً عن الأسباب الإستراتيجية الأخرى التي سترد في مجريات البحث مما جعلهم يربطون مصيرهم بتركيا[١٨] .

خامساً: محاولات حل المشكلة القبرصية:

على الرغم من الجهود والمشاورات والمحاولات التي بُذلت لحل المشكلة القبرصية بين ١٩٨٠ – ١٩٩٠م، إلا أنَّها لم تُجدِ نفعاً سوى نتيجة واحدة ، هي ظهور دولة قبرص التركية وانتخاب رؤوف دنكتاش كأول رئيس جمهورية تركية في قبرص في ٩ حزيران ١٩٨٥ ولكن لحد الآن لم تعترف أية دولة في هذه الجمهورية عدا تركيا، وكان هذا قراراً فرضته الدول الأوربية والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة ، أمَّا الدول الأخرى فهي لم تجرأ على الاعتراف بقبرص التركية نتيجة لارتباطاتها بالدول الكبرى ، ولاسيّما حينما أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بقراره (٥٤١) بأنَّ تأسيس الجمهورية التركية القبرصية قرار باطل وغير معترف به ، وأنه على استعداد للبدء بمساع حثيثة لحل الأزمة داعياً الأطراف المعنية إلى التعاون لإنجاح مهمته، وكانت دول العالم كافة عدا تركيا قد عبرت عن تأييدها لقيام جمهورية واحدة وأرض واحدة وسيادة واحدة وعدم اعترافها بدولة ثانية في الجزيرة [١٩].

استمر مجلس الأمن عام ١٩٩٩ بإصدار القرارات المتعلقة بالمشكلة القبرصية وهي :

(٧٧٤ و٧٨٩ عام ١٩٩٢ و١٢٥٠ و١٢٥١) فضلاً عن ثمان قرارات أخرى عام٢٠٠٣ وهي[٢٠]: (١٢٨٣ و١٣٠٣ و١٣٣١ و١٣٥٤ و١٣٨٤ و١٤١٦ و١٤٤٢ و١٤٧٥) ، كلها تعارض قيام جمهوريتين في الجزيرة ، وتنحاز إلى جانب القبارصة اليونانيين ، وتقترح تمديد بقاء قوات حفظ السلام الدولية في الجزيرة ، ومن مآخذ دول الاتحاد على تركيا أنها لا تلتزم بما تطلبه منها من أمور يصعب على الأخيرة تنفيذها ومنها: حل مشاكل قبرص ، والأكراد ، والأرمن ، والأقليات الأخرى ، وحقوق الإنسان، وسيطرة الجيش على البرلمان ، وتولي وسيطرة المجلس العسكري على إدارة الدولة. لكن الواضح أنَّ الاتحاد الأوربي لم يقف على الحياد في مشكلة قبرص ، إذ لم يطلب من القبارصة اليونانيين ما طلبه من تركيا ؛ لذلك لم تتمكن الأطراف من

التوصل إلى حل لها، وكان دائماً يلح ويؤكِّد على ضرورة سحب تركيا لقواتها من الجزيرة وفي الوقت ذاته يعلن موافقته على قبول عضوية قبرص اليونانية ، ومن هنا يمكن القول أن انحياز الاتحاد الأوربي الى جاب القبارصة اليونانيين لأنهم نصارى ورفض الاتحاد للمسلمين الأتراك لديانتهم .

ومن الاتهامات التي تعرضت لها تركيا هي تهمة الإرهاب على إثر دخول قواتها قبرص عام ١٩٧٤. فكيف تتمكن تركيا من إقناع دول الاتحاد كافة، ولاسيّما هي ذاتها تعاني فعلاً من مشاكل داخلية وخارجية تجعلها عاجزة عن إقناع دول الاتحاد لأجل قبول عضويتها فيه .

ومن المطالب الأوربية من تركيا في القمم الأوربية وعلى سبيل المثال قمة لوكسمبيرك في ١٢ – ١٣ كانون الأول ١٩٩٧ تقديم تركيا منافع تجارية لدول الاتحاد بمدة زمنية لا تتعدى خمس سنوات.

سادساً: انضمام اليونان إلى الاتحاد وتأثير ذلك على انضمام تركيا:

حصلت اليونان على العضوية في لجنة البحوث والتطوير التابعة للاتحاد الأوربي في ١ كانون الثاني ١٩٨١ وكان لتلك العضوية أثرها على تركيا من الجوانب الآتية[٢١]:

١. جعلت تركيا واليونان في حالة سباق مستمر لأجل الانتماء إلى الاتحاد .
٢. رفعت حصة صادرات اليونان إلى دول الإتحاد إذ جعلتها تساوي صادرات تركيا.
٣. أثرت نفسياً على الشعب التركي وحكامه المتعاطفين وبشدة مع القبارصة الأتراك ؛ إذ كانوا يريدون مساعدة الأخيرين في حصولهم على حقوقهم ولكنهم لا يستطيعون .
٤. جعلت اليونان تنقل معها مشاكلها العالقة مع تركيا إلى الإتحاد كمشكلة الأقليتين القبرصيتين، والمياه الإقليمية، والجرف القاري، ومشكلة المجال الجوي ، والجزر المتنازع عليها وغيرها من المشاكل العديدة بين البلدين ، فضلاً عن العامل الديني بين تركيا ودول الاتحاد .

سابعاً: محاولات انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي:

تعود محاولات ارتباط تركيا بالإتحاد الأوربي إلى ١٢ أيلول ١٩٦٣ حين تم التوقيع على معاهدة أنقرة التي وضعت لتركيا جدولاً زمنياً مشروطاً باستجابة الأخيرة لمطالبه، لأجل الانضمام إلى الاتحاد الأوربي بعد (٢٣) عام أي عام ١٩٨٦ [٢٢]. أي بعد ست سنوات من تأسيسه باسم المجموعة الاقتصادية الأوربية، ثم تغيّر اسمه إلى الإتحاد الأوربي وكان ذلك على إثر توقيع معاهدة أنقرة ، وحاولت تركيا استغلال أهمية موقعها الإستراتيجي بين الاتحاد السوفيتي والدول الأوربية ، ولاسيّما بعد دخولهما الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية، فحاولت الانضمام إلى

الاتحاد الأوربي وإلى الجمعيات الاقتصادية وحلف الناتو، ظانة بأن دخولها فيها سيعزز أهميتها الدولية ويجعلها دولة أوربية تستطيع حل مشاكلها السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية ، وتحقق فائدة من التطور التقني والبحوث العلمية والتطور الأوربي بأشكاله كافة ، وتحقق فوائد من انضمامها إلى منظمة السوق الأوربية التي تعد أكبر من أسواق الشرق الأوسط والدول العربية ، فضلاً عن محاولاتها الإفادة من التفوق الاقتصادي الأوربي ورؤوس الأموال والاستثمارات الأوربية داخل الأراضي التركية، ولكنها منذ بدء محاولاتها الأولى كان للعامل اليوناني أثره على الطلبات التركية المتكررة والعقبة الكأداء ، وبلغ الأمر باليونان حد التهديد باستعمال الفيتو ضد تركيا كلما أراد الاتحاد طرح موضوع انضمامها إليه كونها عضو فيه وتستعمل الأعضاء الآخرين الذين هم من أصول يونانية أو أن تتخلى الأخيرة عن القبارصة الأتراك ؛ ولذلك أخذت القضية القبرصية تؤثر سلباً على تركيا وعلى علاقاتها بدول الاتحاد. وعلى الرغم من ذلك كله كانت أوربا هي الأخرى تشعر بالأهمية الإستراتيجية لكل من تركيا واليونان لذلك حاول بعض دول الاتحاد الموافقة على تلبية طلبات تركيا ومنحها حق العضوية في الاتحاد ولكن كان للتعنت اليوناني أثره على بقية الأعضاء ، فحال دون التوصل إلى نتيجة للجهود التركية[٢٣].

ومن جانبها كانت تركيا تشعر بأحقيتها بالانضمام إلى منظمة السوق الأوربية المشتركة كمدخل إلى الاتحاد للأسباب الآتية[٢٤]:

١. الأيديولوجية، لإتّباعها سياسة الغرب والعلمانية معتقدة أن إتّباعها سياسة أتاتورك سيشفع لها ويُسرّع قبول الأوربيين لها.
٢. الاقتصادية، لوفرة خيراتها الزراعية وقربها من السوق الأوربية وهي تتفوق على اليونان زراعياً وبشرياً وصناعياً، ولكن الأخيرة ظلت ومازالت حجر عثرة أمام تركيا؛ ولذلك فإن الأخيرة غير مرتاحة من القبارصة اليونانيين لتأثيرهم على صانعي القرار اليوناني وفي العديد من الدول الأوربية التي لا تستطيع هضم اللقمة التركية الصعبة لفقرها وارتفاع تعدادها السكاني.
٣. الجغرافية، موقعها بين قارات أوربا وآسيا وأفريقيا .
٤. السياسية، حكم الحزب الديمقراطي الذي أسسه عام ١٩٤٦ عدنان مندرس وجلال بايار (١٩٥٠-١٩٦٠) كمنافس لحزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك ، ولاسيّما امتلاك بعض أعضاءه ميولاً أوربية لدراستهم فيها، إذ ادّعوا انفتاحهم وتطبيقهم الديمقراطية ، ولاسيّما أن رغبة تركيا بمنافسة عدوتها التقليدية اليونان التي دائماً تسبقها بطلب الانضمام إلى الإتحاد وتلقى تجاوباً سريعاً في حين لا تلقى تركيا أُذُناً صاغيةً لطلباتها؛ لذلك كانت

تركيا تحاول تقليد الغرب في كل شيء، ولاسيّما في التحديث الصناعي والعسكري وغير ذلك ولكن دون جدوى ؛ وذلك بسبب مكانة اليونان لدى دول الاتحاد.

وحينما حاولت تركيا تقليد الغرب في مجال البحوث العلمية التي تصرف عليها الدول الأوربية ٣٪ من ميزانياتها كانت الأولى تأخذ القروض من المصارف والمؤسسات المالية الأوربية للأغراض ذاتها[٢٥]. وقد تقدمت تركيا مرة أخرى إلى الإتحاد في ١٤ نيسان ١٩٨٧ بطلب الانتماء ولكن الأخير كان يجيبها بعدم أهليتها لعدم إنجازها مطالبه ، وكان دائماً يفضل اليونان على تركيا، ومن الأسباب التي عقّدت الأمر على تركيا منح الاتحاد العضوية لقبرص اليونانية ، فصار كلّما فُتح موضوع مناقشة عضوية تركيا يؤدي العضوان (اليونان والقبارصة اليونانيين) دوراً معارضاً ويتمكنا من إقناع الدول الأعضاء بعدم التجاوب مع تركيا وإيجاد الذرائع لعرقلة وتأخير مناقشة موضوعها وليس هذا فحسب، بل كان لدولتي اليونان وقبرص اليونانية دور في فرض ضرائب كمركية قاسية على الصادرات التركية إلى دول الاتحاد ، مما جعل الاتحاد يلح في التأكيد على أن القوات المسلحة التركية منذ دخولها في عام ١٩٧٤ جزيرة قبرص هي قوات احتلال للجزيرة ويطالبها بالانسحاب[٢٦].

ظلت علاقة تركيا بالاتحاد ضعيفة منذ عام ١٩٩٠ فلم تحصل سوى على عضوية الاتحاد الكمركي في ٥ آذار ١٩٩٥، ففي التسعينيات كانت تنوي الدخول إلى الإتحاد الأوربي وكانت تريد جعل موضوع انسحاب قواتها من قبرص ورقة ضغط ومساومة مقابل حصولها على عضوية الاتحاد، وقد وافقتها على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية معتقدة أن لتركيا الحق في ذلك وفي الوقت ذاته يخدم جهود حل المشكلة، إذ اعتقدت أن التعنت التركي سيكون سبيلاً لحل المشكلة أولاً، وخدمة لليونان لأن انسحاب الوحدات العسكرية التركية من الجزيرة سيخفف الضغط التركي على القبارصة اليونانيين ثانياً[٢٧].

وعدّ هذا التاريخ نقطة تحول في علاقات تركيا مع الاتحاد والعلاقات التركية اليونانية، إذ اشترطت دول الاتحاد الأوربي على تركيا حل المشكلة القبرصية قبل التفكير بموضوع الحصول على العضوية ، ولكن تركيا رفضت هذا الشرط رفضاً قاطعاً وأبلغت الاتحاد بأنها سوف لن توافق على ربط موضوع مناقشة عضويتها بانسحابها من قبرص التركية وعلاقتها باليونان، ولذلك ندّدت تركيا على لسان ممثلها في المفاوضات بالانحياز الأوربي لصالح اليونان.

جدد الاتحاد في ١٩ أيلول ١٩٩٦ مطالباته من تركيا سحب قواتها، وأما الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها فقد طلبا حل المشكلة القبرصية حلاً عادلاً، وحث قادة الجاليتين الاستمرار في العمل على إيجاد حل سلمي وتطبيق قراراته الخاصة بالمشكلة.

ومشكلة تركيا هي أنها متحيّرة بين منطقين:

الأول: اهتمامها ببنـي جلـدتها القبارصـة الأتـراك والوعـود والضـمانات التـي قطعتهـا لهـم بتخليصهم من الظلم الذي يتعرضون له ، فضلاً عن الأهمية الجغرافية والتاريخية لقبرص وتأثير تلك الأهمية في الإستراتيجية التركية ، وتقديم الدعم اللوجستي والدفاع عن أرض الأناضول لما للجزيرة من موقع مسيطر على خليجي أنطاكيا والإسكندرون الواقعين على الساحل الجنوبي لتركيا والمقابل لجزيرة قبرص ؛ لأنه إذا ما وضع صواريخ (S-300) معادية في الجزيرة ستطال أبعد نقطة تركية، فضلاً عن عدم استطاعة تركيا الخروج إلى بحر ايجة إلا عبر المياه الإقليمية اليونانية ، وبذلك ستواجه تركيا مشاكل يومية وصراع مستمر مع اليونان ، وهذا دليل على سبب اهتمام تركيا بالجزيرة وعدم التخلي عنها مهما كلفها الثمن لأن الأمر يتعلق بأمنها القومي .

والثاني: رغبتها في الانتماء إلى الإتحاد الأوربي طمعاً في الإفادة من امتيازاته ، ولاسيّما الاقتصادية والعلمية بغية التخلص من مشاكلها والخروج من أزماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثامناً: الانحياز الأوربي ضد تركيا:

من مظاهر الانحياز الأوربي إلى جانب قبرص اليونانية ، توقيع اتفاقية في ١٩ تشرين الأول ١٩٨٧ مع الإتحاد الكمركي الأوربي دخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني ١٩٨٨. وبهذه الاتّفاقية كان الإتحاد قد ألغى فكرة إقامة دولة فدرالية في الجزيرة ، بل وقّع اتفاقية ثنائية مع قبرص اليونانية، والأكثر من ذلك فرض حصاراً على القبارصة الأتراك ، وهذا ما دفع تركيا إلى اتخاذ خطوات للوحدة مع قبرص التركية وبدأت هي الأخرى تتخلى عن فكرة الفدرالية ، وفي قمة هلسنكي التي عُقدت في ١٠-١١ كانون الأول ١٩٩٩ فتح باب المحادثات لكل من قبرص اليونانية ، والمجر، وبولونيا، واستونيا، وجمهورية الجيك ، وجمهورية السلوفاك ، وادعى المجتمعون أن انضمام قبرص اليونانية إلى الإتحاد سيسهل حل المشكلة القبرصية ، وفي الوقت ذاته أبلغوا تركيا بضرورة حل مشكلتي قبرص وجزر بحر ايجة كشرطين لقبول مناقشة موضوع انتمائها إلى الاتحاد ؛ وهذا ادعاء غير منطقي بل على العكس قبول عضوية قبرص اليونانية سيزيد المشكلة تعقيداً ، إذ ستتعنَّت أكثر وستسعى لاقناع أعضاء الاتحاد للوقوف ضد تركيا[٢٨] .

تاسعاً: دور تركيا واليونان في المباحثات بين الجاليتين القبرصيتين:

تعثرت المباحثات بين الجاليتين التي بدأت في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ ، وانسحب دنكتاش في عام ٢٠٠٠ بعد أن توصل هو وتركيا إلى قناعة بعدم جدوى المفاوضات ، ولاسيّما بعد اتضاح نوايا القبارصة اليونانيين الموجهة لإقناع العالم بأن القبارصة الأتراك هم أقلية في

الجزيرة وأنهم لم يكونوا من سكانها منذ قديم الزمان ، بل أنهم نزحوا إليها أثناء الحكم العثماني القريب ، وهذا مالا يقبله الأخيرين وتركيا معاً ، لأنه لو نجحت قبرص اليونانية في مساعيها ستكون قد تسببت في إحداث مواجهة بين الإتحاد وتركيا، إذ سوف يتم إلغاء دور تركيا كضامن للقبارصة الأتراك ؛ لأنها ستُعد خصم للاتحاد ، وبهذا سيتعذر على تركيا المطالبة بأية حقوق للأخيرين ، لا بل ستُجبَر على سحب قواتها العسكرية المتواجدة في الجزيرة.

وهذا ما سيُسهل على اليونان دخول الجزيرة وتطويق السواحل الجنوبية لتركيا وتكون الأخيرة قد حوصِرَت من الجهتين الغربية والجنوبية. وآنذاك سيتقوّى اقتصاد قبرص اليونانية ويتحكم ليس في مصير الأقلية التركية في الجزيرة فحسب ، بل سيؤثر على تركيا أيضاً، وكذلك ستكون منظمة إينوسيس قد وصلت إلى غاياتها وتحقيق أهدافها بالقضاء على الأقلية التركية في الجزيرة ، فضلاً عن أن دخولها الإتحاد سيُسهّل عليها الطلب من دول العالم الاعتراف بجمهورية قبرصية مستقلة متحالفة مع اليونان التي تتوق إلى تحقيق التفوق الإستراتيجي ضد تركيا ، وإن قبول قبرص اليونانية في الاتحاد يعني إلغاء العلاقة بين تركيا واليونان، والجدير بالذكر أن سبب عدم بلوغ مستوى الأزمة بينهما إلى مستوى الحرب والقطيعة هو أن كِلاهما يعانيان من مشاكل داخلية وأزمات خانقة ، فضلاً عن الخلاف جرّاء قبرص، ومن أسباب عدم جِديّة الاتحاد في حل المشكلة القبرصية مواجهته أزمة اقتصادية على إثر الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، بل حاول تصدير معاناته الاقتصادية إلى الخارج ، ولاسيّما في ميداني السياسة الخارجية والأمن الإقليمي لأعضائه ، وهذا ما جعل حل مشكلة قبرص يطول ويأخذ هذا البعد والمماطلة في الزمن على حساب معاناة شعب الجزيرة ولاسيّما الأقلية التركية التي تعاني من فقر وضعف اقتصادي وسياسي غير مستقر إذ إنّها تعيش معتمدة على تركيا ، على العكس من نظيرتها الأقلية اليونانية ذات الوضع الاقتصادي والسياسي المستقر والقوي بسبب الدعم الأوربي و (الإسرائيلي – نكاية بالأتراك–) لها[٢٩] .

بدأت عملية توسيع الاتحاد الأوربي في ٣١ آذار ١٩٩٨ ، وفي ١٠ تشرين الثاني من العام ذاته أُعطي القبارصة اليونانيين حق المشاركة في مناقشات توسيع رقعة الاتحاد ، وطلبت اللجان المسؤولة عن توسيع رقعة الاتحاد حلاً يضمن الحفاظ على وحدة الجزيرة وإعطاء العضوية لقبرص اليونانية ، كذلك كررت اللجان المذكورة أعلاه في عام ٢٠٠٠ بأن المشكلة تكمن في احتلال تركيا نحواً من (٣٧٪) من أراضي قبرص ، وطالبت في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠ سحب القوات التركية من قبرص التي كانت السبب في تعقيد المشكلة وعدم حلّها، ورداً على هذه المطالبات جاء تنديد الخارجية التركية الشديد لقرار تلك اللجنة[٣٠].

وفي نيسان ٢٠٠٢ طلب الاتحاد من تركيا الضغط على القبارصة الأتراك لقبول حل المشكلة كشرط قبل عملية الانضمام إلى الإتحاد. ولذلك حينما خصص الاتحاد مساعدات مالية للدول التي كان يروم قبول عضويتها خصص لتركيا مبلغاً قدره (١.١) مليار يورو كانت ستتلقّاها للإفادة من برنامج مساعدات تم تخصيصه لمرحلة ما قبل الانضمام في حين خصص لدولتي بلغاريا ورومانيا (٤,٥) مليار يورو وهذا دليل على التفرقة في سياسة الاتحاد[٣١].

وفي عام ٢٠٠٤ بلغ الاتحاد أوج توسعه ، إذ تمت مناقشة انضمام (٦) دول حصلت على العضوية بدون عقبات وبإجماع الأعضاء وصار العدد الكلي (٢٧) دولة ، أما تركيا فلازالت لحد الآن كمن يركض وراء السراب ، كلما نفّذت المطالب التي طلبها الاتحاد منها أُعطيت موعداً جديداً ومطالب جديدة سواءً ما يتعلق بموضوع انضمامها أو ما يتعلق بموضوع حل مشكلة قبرص كشرط لانضمامها، وأنها تحتاج إلى تأييد أعضاء الاتحاد كافة، وهذا مُحال لأن لبعض دول الاتحاد فضلاً عن اليونان والقبارصة اليونانيين مواقف عدائية مع تركيا ، ولاسيّما فرنسا التي عارضت ولا تزال تعارض انتماء تركيا بسبب اتهام الأخيرة بمذابح الأرمن التي حدثت عام ١٩١٥ أيام الدولة العثمانية (قبل تأسيس الجمهورية التركية بثمان سنوات) .

وكذلك بريطانيا هي الأخرى طالبت بإجراء استفتاء شعبي في عموم دول الاتحاد على موضوع قبول تركيا من عدمه، لكي تتخلص من مسؤولية الرفض المباشر وتُحمّل شعوبها المسؤولية ؛ لأنها تعرف أن دخول تركيا إلى الاتحاد يعني دخول أكبر دولة من ناحية التعداد السكاني الأكثر شباباً، وبدخولها سيكون التعداد السكاني لدول الاتحاد ما يقارب (٥٥٠) مليون نسمة أي ستكون نسبة الأتراك (١٢٪) وفي حالة تطبيق نظام أعضاء البرلمان الأوربي على نسبة شعوب دوله فإن نسبة غالبية أعضائه ستكون من الأتراك بعد ألمانيا ، وبهذا ستؤثر على الموازنة المالية للإتحاد وكذلك سيكون لها تأثير في مجلس البلقان، وبهذا ستؤثر على البنية المؤسساتية للاتحاد الأوربي[٣٢]. لذلك يمكن القول أن هذه هي الأسباب الحقيقية وراء عدم قبول عضوية تركيا المسلمة في الاتحاد، فضلاً عن المشكلة القبرصية التي لم توافق دول الاتحاد على تقديم أي مساعدة لتركيا أو للقبارصة الأتراك كما قدمتها ولازالت تقدمها لليونان وللقبارصة اليونانيين.

مرّ الإتحاد بمواقف تتعلق بالمشكلة القبرصية لم يكن يُحسد عليها ومنها قبوله عضوية قبرص اليونانية، فمن جهة ستكون القضية القبرصية وكأنها مشكلة داخلية ، ومن جهة أخرى ستتوتر العلاقات بين تركيا والاتحاد وبين الأولى واليونان من جهة ثانية ، وفي حالة عدم قبوله عضوية قبرص اليونانية فإنه سيواجه مشاكل في موضوع توسيع رقعته الجغرافية التي حرص

على إنجازها منذ مدة طويلة ، وفي الوقت ذاته ستتوتر علاقات الاتحاد مع اليونان التي ستتخذ قرار الفيتو ضد دول الاتحاد وهذا ما جعل الاتحاد يؤجل خطواته لقضية ظلت تقلقه طيلة هذه الحقبة الزمنية من عمره.

عاشراً: تأثير المشكلة القبرصية على تركيا:

ظلت تركيا منزعجة وقلقة من انضمام قبرص اليونانية إلى الاتحاد وتُلمّح عليه باستمرار ، ولأجل إثبات عدم أحقية دخول قبرص اليونانية إلى الإتحاد ، شكلت تركيا مع قبرص التركية لجان مشتركة عديدة للمطالبة والضغط لأجل إفشال دخول قبرص اليونانية ، وكلما زادت جهود اليونان لأجل توحيد قبرص اليونانية معها ، زادت الجهود التركية وبشكل موازٍ، ولاسيّما حينما عقد في ٢٨ كانون الأول ١٩٩٥ مؤتمراً بين رئيس الوزراء التركي دميريل ورئيس القبارصة الأتراك دنكتاش وكذلك بعد زيارة رئيس الوزراء التركي بولند أجويد في ٢٠ تموز ١٩٩٧ إلى قبرص التركية ، تم تشكيل لجنة مشتركة بين تركيا والقبارصة الأتراك أكّدت على السياسة التركية الثابتة، ودفعت تصرفات الاتحاد تركيا والقبارصة الأتراك إلى اتخاذ خطوات على طريق الوحدة الاقتصادية مع تركيا؛ لأنهما يدركان أن دخول القبارصة اليونانيين لوحدهم الاتحاد وبقاء القبارصة الأتراك تابعين لهم كأقلية يعني انتحار للأخيرين وعزل لهم عن تركيا وسيعودون إلى مرحلة ما قبل حركات ١٩٧٤ وتكون حياتهم صعبة لا تطاق ؛ لذلك صمّمت تركيا والقبارصة الأتراك على دخول الأخيرين مع نظرائهم اليونانيين إلى الاتحاد معاً وبشكل مترابط [٣٣].

ولمّا قطعت تركيا أملها من إمكانية حل المشكلة كما تريد هي والقبارصة الأتراك اتخذ البرلمان التركي في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٧ قرارات مهمة منها[٣٤]:

١- اتفاق الطرفان التركيان على صيغة توحيد جهودهما وتشكيل مجلس دفاع مشترك .

٢- توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والدعم الدولي.

وبموجب هذه الاتفاقات صار على تركيا الالتزام بمد قبرص التركية بأنبوب ماء وتيار كهربائي وتحويل القسم الشمالي من الجزيرة إلى مركز سياحي ، انطلاقاً من رؤية الساسة الأتراك أن لهم حقوقاً في الأرض التي عاش عليها أجدادهم ولفترات طويلة.

أما اليونان فقد استمرت بسياستها التقليدية وإصرارها على عدم السماح لتركيا بدخول الاتحاد الأوربي وكانت تحصل على دعم وتأييد دول الأخير في عزل تركيا عن العالم وايجاد المبررات الساندة لليونان والقبارصة اليونانيين في دفاعهما ضد تركيا التي يعرفون أن دخولها يوفر لها إمكانيات وفوائد اقتصادية من اتفاقياتها مع الاتحاد الكمركي .

الحادي عشر : التعاون العسكري بين اليونان والقبارصة اليونانيين وتأثير ذلك على انضمام تركيا إلى الاتحاد:

واصلت اليونان تطوير علاقاتها العسكرية مع القبارصة اليونانيين منذ عام ١٩٩٢ إذ أجرت مناورات عسكرية مشتركة، وحصل القبارصة اليونانيون على معدات وآليات عسكرية من اليونان، فضلاً عن إنشاء قواعد عسكرية جوية وبحرية وتدريب العناصر الفنية من القبارصة اليونانيين عليها، وكانت غاية الطرفان هي استمرار تفوقهما على تركيا وإيجاد صعوبات للأخيرة[٣٥]، وهذا ما كانت له ردود فعل سيئة على الشعب التركي ، واستنتاجاً لمجريات الأحداث يمكن الجزم بعدم حصول تركيا على العضوية في الاتحاد الأوربي مستقبلاً مهما بذلت من جهود ؛ لأن الأخير ظل يضغط على تركيا ولازال لأجل سحب قواتها من الجزيرة ولكن تركيا تدرك جيداً أن ذلك سيؤثر على أمنها القومي، لأن تسليم الجزيرة الواقعة على مقربة من حدودها القومية لليونان يعدُّ تحدياً جديداً أرادت تركيا تلافيه والتخلص منه عن طريق انضمامها إلى الاتحاد الأوربي ، وليس هذا فحسب بل أن تركيا ترى أن انسحابها من الجزيرة يعني فقداناً لتأثيرها على دول الشرق الأوسط . وفضلاً عن ذلك هو إصرار الاتحاد على ضرورة تمثيل القبارصة اليونانيين للجزيرة لوحدهم في الإتحاد، وهذا ما ترفضه تركيا التي تربطها بالقبارصة الأتراك روابط تاريخية وثقافية وإستراتيجية فلا تقبل في الجزيرة.

واصلت تركيا والقبارصة الأتراك مطالباتهم بقبول انضمامهم إلى الاتحاد أسوة باليونان والقبارصة اليونانيين ولكن اللجنة التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حاولت تبرير انحيازها إلى جانب القبارصة اليونانيين بأن انضمام قبرص إلى الاتحاد بقيادة اليونانيين سيُقرّب فيما بعد أفكار ووجهات نظر الجاليتين ويحقق الأمن والرفاهة لهما ، ويحقق للجزيرة هويتها الأوربية [٣٦]. ولمّا لم تحصل موافقة تركيا والجالية التركية في الجزيرة قرر الاتحاد في(٢٤ – ٢٥ حزيران ١٩٩٤) في قمة الجزيرة اليونانية كورفو[٣٧] تحديد موعد بدء مناقشات عضوية قبرص اليونانية ومالطة وتجاوز تركيا التي لم تُعطَ أي بصيص أمل وليس ذلك فحسب بل تهديد القبارصة الأتراك في حالة معارضتهم لأي قرار يضر بهذا الشأن، وتعين مكاسب للقبارصة اليونانيين من الاتحاد جعلت القبارصة اليونانيين يفرضون عقوبات اقتصادية على نظرائهم الأتراك كسلاح سياسي لإجبارهم على قبول العيش كأقلية في الجزيرة والابتعاد عن تبعيتها لتركيا العدو اللدود لليونان التي صار ارتباط القبارصة اليونانيين بها مسألة قومية ومصيرية[٣٨] . وعلى الرغم من الحقائق التي قدّمتها تركيا إلى الاتحاد فإن الأخير كان يقول للقبارصة اليونانيين أنهم سيدخلون الاتحاد سواء قَبِل نظراؤهم أو لم يقبلوا وفعلاً أُعطي في ١ آيار ٢٠٠٤ القبارصة اليونانيين العضوية الكاملة، وهذا الدعم غير المحدود هو الذي دفع القبارصة اليونانيين إلى عدم

التفاهم والاتفاق مع نظرائهم الأتراك . أما تركيا فقد ظلت تعاني جراء المشكلة القبرصية على الرغم من محاولات الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي في المدة ١٩٩٢-١٩٩٦ الذي ردّ على طلب القبارصة اليونانيين للحصول على العضوية بضرورة حل المشكلة بشكل متكامل وحسب ما جاء بقرار مجلس الأمن. ظلت تركيا تطالب المفاوضين الآخرين ككوفي عنان (١٩٩٧-٢٠٠٦) باتخاذ مواقف عادلة معها ومع القبارصة الأتراك والابتعاد عن المواقف الازدواجية والكيل بمكيالين ؛ ولمّا لم تحصل على أي تعاون من طرف الاتحاد أخذت تركيا خطاً سياسياً خاصّاً بها ، وبدأت تتعامل مع قبرص التركية وكأنها تابعة لها ، فأعطت الحرية للتعامل معها داخلياً، واقتصادياً، ودفاعياً، ومع ذلك كانت غايتها آنذاك التوصل إلى حل سياسي للمشكلة القبرصية عن طريق المحافل الدولية كافة[٣٩].

يرى الأتراك أن إصرار اليونان على إبعادهم عن الاتحاد وعدم السماح لهم بالانضمام إليه لفرض هيمنة الأخيرة على الجزيرة هو للسيطرة على البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط ويشاطر اليونان في هذه النوايا دول الاتحاد ذاتها ؛ لما لها من أهداف ومصالح في المنطقة برمّتها، ولاسيّما وجود أبحاث ودراسات تشير إلى وجود ثروات نفطية وغاز في المنطقة المحيطة بالجزيرة تشكل احتياطياً نفطياً قريباً من دول الاتحاد تريد الاستحواذ عليه وحرمان تركيا منه ، وهذا ما ترفضه الأخيرة وتَعُدُّ ذلك الاحتياطي حق من حقوقها بحكم قرب الموقع الجغرافي . لذلك حقق القبارصة اليونانيون مع اليونان تفوقاً إستراتيجياً، وسياسياً، واقتصادياً على تركيا والقبارصة الأتراك ؛ مما تسبب في إيجاد حالة من الاضطراب والتوتر لدى الأخيرين ، بل تسبّبت الدعاية اليونانية المضادة لتركيا داخل الاتحاد والضغط على دول الأخير لاتخاذ مواقف مضادة لتركيا في زيادة المواجهة والتصادم بين الأخيرة والاتحاد، وفعلاً صار وضع تركيا صعب وهي حائرة بين أمرين هما: هل ستخوض حرباً في قبرص وتكون وجهاً لوجه مع قوات الاتحاد الأقوى من قواتها؟ والأصعب عليها أنها عضواً في حلف الناتو وقواتها جزء من قواته ، أم ستترك القبارصة الأتراك يموتون جوعاً وظلماً تحت سطوة القبارصة اليونانيين المدعومين من طرف اللوبي اليوناني الفعّال والمؤثّر في الاتحاد ، الذي لا يريد إغضاب الأخيرين ولا يريد إدخال عضوين متصارعين في تشكيلته؟، وهذا ما يجعل تركيا تفكر مرّات ومرّات بسياسة المجازفة التي لو أقدمت عليها قد تؤدي إلى خسارة حقوقها وحقوق القبارصة الأتراك بشكل نهائي ؛ ولهذا دائماً تتحرك بشكل مترابط مع القبارصة الأتراك وبسياسة حذرة حين اتخاذ المواقف المتعلقة بهما.

الثاني عشر: موقف الشعب التركي من المشكلة القبرصية:

دافعت تركيا ولازالت تدافع عن أهدافها وتعدّ قبول عضوية قبرص اليونانية مخالفة لأحكام مواد اتفاقيتي زيورخ ولندن والاتفاقيات الدولية الأخرى ، وهي تدرك عدم صدق الاتحاد الأوربي معها وتفضيله قبرص اليونانية ؛ ولهذا يصف الأتراك سياسة الاتحاد بالازدواجية.

والسؤال الذي يطرح على ضوء السلوكية المتقلّبة للإتحاد في موضوع قبول عضوية تركيا والقبارصة الأتراك: يا ترى هل فعلاً يريد الشعب التركي الانتماء إلى الاتحاد؟ وهل العضوية كانت ولا تزال هدفاً من أهدافه؟ بعد توصّله إلى قناعةٍ بأنه لن يحظى بالامتيازات التي حظيت بها الشعوب الأوربية التي سبقته في الانضمام إلى الاتحاد، وإذا كانت الامتيازات والحقوق التي يُمنّى بها حبراً على ورق وأنها لن تنقله إلى الحضارة الغربية وتجعله يتطور أو يستفد من مدنيته التي ظل يُمنّيه به حكامه، فهل سيبقى يؤيد مساعي حكوماته المتعاقبة؟ أم سيعارضها ويجعلها تفكر في البحث عن بدائل وحلفاء جدد؟ كالعرب وغيرهم. والشعب التركي لا يقبل التخلي عن قبرص التي ورثها عن الدولة العثمانية وعن أتراكها الذين يعدُّ نفسه مسؤولاً عنهم أدبيا ومعنوياً. فهو يرى أن المحافظة على هذا الميراث أرضاً وبشراً ما هو إلّا وفاءً لشهدائه الذين سقطوا في حرب الاستقلال (١٩١٩– ١٩٢٢)، والشعب التركي يتذكر دائماً مقولة أتاتورك بخصوص قبرص: "**إذا ما وقعت قبرص بيد الأعداء فإنكم أيها الشعب التركي سوف لن تتقدموا ولن تستطيعوا حماية استقلال وطنكم**"(٤٠).

وفي هذا الإطار ترى تركيا نفسها كقوة إقليمية يتحتم عليها السيطرة على شرقي البحر الأبيض المتوسط ؛ لأن هذه السيطرة تحقق لها منافع استراتيجية وسياسية واقتصادية، أما الأتراك في الخارج فهم يولون قبرص أهمية كبيرة، إذ يرون أن على دولتهم إذا أرادت استمرار ارتباطهم ببلدهم واستمرار وصول رؤوس الأموال إلى بلدهم عن طريق تحويل العملات الصعبة إلى ذويهم، حماية أتراك قبرص ؛ لأنهم يرون أن الدولة التي لا تستطيع حماية أبناء جلدتها على بعد (٤٠) ميلاً فإنها سوف لن تكون صادقةً في إدّعاءاتها بتبني مشاكل وهموم وإسناد بني جلدتها القاطنين بين بحر الإدرياتيك وسور الصين ، وسوف لن يُصدّقها أحدٌ كما ذكرت أستاذة كلية العلوم السياسية التركية د. ملك فرات " **إنّ أول تغيّر قامت به السياسة الخارجية التركية في المدة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ هو جعل تركيا وحيدة ومنعزلة ، والتغيّر الثاني هو تحويل القضية القبرصية إلى قضية وطنية لدى الرأي العام التركي الذي راح يضغط على صانعي القرار ويتحكم في اتجاهاتهم ويوجههم ؛ لذلك مرّت المشكلة القبرصية عام ٢٠٠٦ بتعقيدات بسبب تلك الضغوط الشعبية التركية** "(٤١).

ظلت المشكلة القبرصية أهم المشاكل التي تعيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، فضلاً عن معارضة اليونان الدائمة منذ دخولها الاتحاد عام ١٩٨١، ومما عقّد الأمر على تركيا هو قبول عضوية قبرص اليونانية في الاتحاد في ١ أيار ١٩٩٠.

ظلت تركيا لغاية ٢٠٠٦ تتعرض إلى ضغوط أوربية لحل المشكلة كشرط للتفاوض لنيل العضوية، وظلت تواجه حالة من الضعف في تلك النقطة ، وفي إعلان البروتوكول الملحق للاتحاد الأوربي طلب الأخير عرض الموضوع على البرلمان التركي الذي لم يوافق على ذلك البروتوكول الذي تضمن فتح موانئ ومطارات في القسم اليوناني من الجزيرة ، وهذا يعني اعترافاً رسمياً بموقف القبارصة اليونانيين ودول الاتحاد ، وهذا ما سيكون له عواقب وخيمة على الساسة الأتراك ، إذ سيقاومهم الشعب التركي وهذا ما خططت له اليونان كدسيسة لزعزعة الاستقرار التركي من الداخل وجعل تركيا تتخلى عن القبارصة الأتراك . إن استمرار التوتر بالجزيرة يجعل من الصعب السيطرة على الأزمات بين تركيا واليونان والمسألة سوف لن تقتصر على اليونان وقبرص وتركيا ، ولاسيّما بعد اكتشاف احتياطي من النفط والغاز في المنطقة المحيطة بالجزيرة بدأت بعض الدول عرض رغبتها في التنقيب على ذلك الاحتياطي[٤٢].

الخاتمة والاستنتاجات:

١- كان الانحياز الأوربي لصالح القبارصة اليونانيين ذو دوافع عرقية ودينية وأطماع سياسية واقتصادية دفع تركيا إلى الإصرار على عدم التخلي عن القبارصة الأتراك منذ أيام الدولة العثمانية وإلى الوقت الحاضر؛ بل الأكثر من هذا، ظلت تركيا تتمسك بالقضية القبرصية كورقة ضغط تساوم فيها لأجل تحقيق مصالحها الإقليمية والسياسية ولأجل الإنضمام إلى الاتحاد الأوربي منذ خمسين عاماً.

٢- دفع الإصرار التركي الدول الأوربية إلى المزيد من التعنّت ضد تركيا ، وتحول هذا التعنت إلى تقديم الدعم المالي والعسكري للقبارصة اليونانيين والوقوف إلى جانبهم في المحافل الدولية واجتماعات الاتحاد الأوربي سراً وعلناً منذ تأسيسه عام ١٩٩٢ ، وتحجيم الدور التركي .

٣- كان الدعم الأوربي اللامحدود للقبارصة اليونانيين سبباً لتمادي منظمتي إينوسيس وميكولا اليونانيتان اللتان تتصفان بالعنصرية والتطرف واللتان تهدفان إلى إعادة الإمبراطورية البيزنطية وإعادة استانبول التي يعدها اليونانيون مدينة مغتصبة من أراضيهم ، وهذا التطرف صار سبباً لوقوع العديد من المذابح بين الجاليتين وقتل القبارصة اليونانيين المئات من القبارصة الأتراك مما دفع الحكومة التركية عام ١٩٧٤ إلى التدخل عسكرياً لنجدة بني جلدتهم في القسم الشمالي من الجزيرة.

٤- صار التدخل التركي وبالاً على تركيا ، إذ عدّه الأوربيون حجةً لعدم قبول انضمام الأخيرة إلى الاتحاد الأوربي ، بل جعلوا سحب القوات التركية من الجزيرة شرطاً أساسياً لقبول مناقشة موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد ، وهذا مالم ولن تقبله تركيا ؛ لكثرة مخاوفها على أمنها القومي ، وخوفها من وصول صواريخ (S-300) التي أُعلن عن محاولة القبارصة اليونانيين الحصول عليها من روسيا ، التي قد تهدد عمق الأناضول إذا ما أُطلقت من الجزيرة التي لاتبعد عن السواحل التركية سوى (٤٠) كيلومتراً تقريباً.

٥- عقدت لأجل حل المشكلة القبرصية معاهدات عديدة كمعاهدتي زيورخ عام ١٩٥٨ ولندن عام ١٩٥٩ ، ولكن دون جدوى ، وناقشت الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها المشكلة القبرصية وتمخضت عن تلك الاجتماعات والمناقشات والوفود الدولية العديد من المطالبات التي يكون تنفيذها شرطاً لقبول مناقشة موضوع ضم تركيا إلى الاتحاد من عدمه .

٦- لم تتوصل الأطراف المعنية إلى حل للمشكلة القبرصية ، بسبب تعنت تركيا واليونان ، بسب اختلاف رؤى البلدين للمشكلة .

٧- صارت تركيا في زاوية حرجة يصعب عليها الخروج منها ، بين مناشدات القبارصة الأتراك في الجزيرة ، التي لاتستطيع التخلي عنهم بسبب مصالحها القومية والسياسية في الجزيرة ، وبين ضغوط الشعب التركي المؤيد للأخيرين ، ولاسيّما المعارضة والأتراك في الخارج الذين يعدّون التخلي عن القبارصة الأتراك بمثابة تخلي عنهم وعن المبادي الكمالية وتخلي عن الهوية التركية وعن الدول الناطقة باللغة التركية في جمهوريات آسيا الوسطى ، التي تطمح تركيا إلى كسب ودّها والحصول على ثرواتها مقابل المنافسة الإيرانية التي تعمل على السيطرة على تلك الدول وبشتى الوسائل .

٨- اضطرت الأحزاب الحاكمة في تركيا وطيلة العقود الماضية إلى القيام بشتى أنواع التعاون الإقتصادي والمصرفي والسياسي والثقافي والعلمي والسياحي مع القبارصة الأتراك . لكسب ود الأطراف المناصرة للقبارصة الأتراك ، والحصول على دعمها ومساندتها في الداخل للفوز في الانتخابات المحلية والرئاسية ، وصراعها ضد الأقليات التي تريد الانفصال ولاسيّما الأكراد ، وفي الخارج في صراعها مع اليونان على العديد من المسائل كالخلاف على الجزر والجرف القاري وحدود الساحة الجوية بين البلدين ، المتنازع عليها منذ تاسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ .

٩- صارت المشكلة القبرصية مشكلةً تؤرّق صانعي القرار التركي ، وتعيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، فضلاً عن تأثيرها على علاقات تركيا الدولية ، ولاسيّما فرنسا التي تقف بالمرصاد لتركيا ، وتثير المشكلة القبرصية ومشكلة مذابح الأرمن باستمرار بوجه الأولى كلما تقدمت بطلب العضوية إلى الاتحاد .

١٠- يمكن القول بأن موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي يعدّ مستحيلاً إلا في حالة واحدة حينما تتدهور أحوال الاتحاد ، ولاسيّما الاقتصادية وتزداد مشاكل دوله وتصير بحاجة إلى العمالة الرخيصة والموارد الزراعية التركية ، آنذاك ربما تُوجّه الدعوة الى تركيا للانضمام ، لأن قناعة الاتحاد ثابتة تتجسد في عدم قبول دولة مسلمة فقيرة تعداد سكانها قارب ال(٨٠) مليون نسمة يكون الفرق في الدخل القومي بين مواطنيها ومواطني دول الاتحاد شاسعاً سيؤثر على ميزانية دوله .

ملحق رقم (١)

خريطة تركيا و اليونان و جزيرة قبرص

www.google.com

ملحق رقم (٢)

خريطة جزيرة قبرص بقسميها التركي واليوناني

www.google.com

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(1) H.Tarik Oğuzlu , Ananalysis of Turco-Greek dispute Within the framwork of European Union And Nato , Bilkent University , Ankara , 1998 , S. 23 .
(2) Kıbrısın Dünü – Bugünü, Uluslarara Sempozyumu, K.K.T.C.D.A Ün. Ve T.C. Van Y. Yıl Ün. Yayınları, No.8, Çukurova, 1998, S. 301.
(3) Mehmet Gönlübol ve Cem Sar , Atatürk ve Türkiye Dış Politikası
(1919-1938) Ankara , 1990 , S. 41 .
(4) Güneş Şahin, Tarih çalışmalarına kaynak olarak Tercüman, Cumhuriyet, Milliyet, Hürriyet gazetelerinde Kıbrıs sorunu (1954 – 1974), Yüzüncü Yıl Üniversitesi, Van, 2006, S.18.
(5) " Kıbrıs –Yeni Bir Türk Devletinin Doğuşu " Belgelerle Türk Tarihi Dergisi sayı,14, Ankara 1986, S. 56 .
(6) " Kıbrıs –Yeni Bir Türk Devletinin Doğuşu " Belgelerle Türk Tarihi Dergisi sayı,14, Ankara 1986, S. 56.
(7) Beyhan Kadıoğlu, Türkiye Avrupa Birliği İlişkileri Çerçevesinde Kıbrıs Sorunu, D.P.Ün. Yüksek lisans Tezi, Kütahya, 2006,s.6.
(8) Beyhan Kadıoğlu, A. G. E., S.7.
(9) Fahir Armaoğlu, 20.Yüzyıl Siyasi Tarihi, Cilt,2, 1980 – 1990, Türkiye İş Bankası Kültür yayınları, Ankara, 1991, s.317.
(10) Mine Bal, A. G. E., S.7.
(11) Mehmet gönlübol vb., Olaylarla Türk dış Politikası (1919 – 1965), sevinç Matbaası, Ankara, 1969, S.362.
(12) Mehmet gönlübol vb., A. G. E., S. 399.
(13) Güneş Şahin, A. G. E., S.47.
(14) İsmail Şahin , Kamuoyu ve Dış Politika Bağlamında Peyami Safa'nın yazılarında Kıbrıs Meselesi 2015, S.410.
(15) A. E., S.50.
(16) Hasan Duran, BM ve AB Çerçevesinde Kıbrıs Sorununa Güncel Bir Bakış, Dumlupınar Ü.S.B. Dergisi, Sayı, Dumlupınar 21 Ağostus, 2008, S.123 .
(17) H. Fikret Alasya, "Kuzey Kıbrıs Türk Cumhuriyeti Tarihi", Ankara Ün.Basımevi, 1987, S.58.
(18) A. E., S.31.
(19) Fahir Armaoğlu, A. G. E., S. 280.
(20) Hasan Duran, A. G. E., S.128.
(21) Dünya Gazetesi, 13 Aralık 1957, Zafer Gazetesi, 14 Aralık 1957.
22() M.Akif,Avrupa Birliği Tam Üyeliğin Eşiğinde Türkiye Yönetim ve Ekonomi , cilt :16, sayı :1 , Celal Bayar Ün. İ.İ. B.F. Manisa , 2009 , S.92 .
(23) Fahir Armaoğlu, A. G. E., S. 320.
(24) Levent Ayakaban, Fatin Rüştü Zorlu'nun Hayatı ve Kıbrıs Meselesi, Y.lisans Tezi, Kafkas Ün. Kars, 2007, S.64.
(25)Hasan Duran , A. G. E., S.134 .
(26) A. E.

(27) Ahmet Tezel, Kuzey Kıbrıs Türk Cumhurİyetİ'nİn Devlet Olarak Kıbrıs Sorununun Çözümün etkisi. Kadİr Has Ün.Yüksek Lisans Tezi, İstanbul, 2008, S.115.
Özlem Demirkiran vb.,Türkiye – Avrupa Birliği ilişkilerinde Son Dönem,Niğde)27(Ü.,İ.İ.B.F. Dergisi, Cilt:3,Sayı:1,Niğde, 2010,s.61.
(29) Hasan Ünal, Demirtaş Coşkun, "Kıbrıs meselesi kısa tarihçe mevcut Durum analize ve muhtemel Senaryolar" Dumlu Pınar Ün., Stratejik analiz Cilt,1 Dumlu Pınar , Nisan 2001,ss.48- 69.
(30) Hasan Ünal, Demirtaş Coşkun, "Kıbrıs meselesi kısa tarihçe mevcut Durum analize ve muhtemel Senaryolar" Dumlu Pınar Ün., Stratejik analiz C,1 Dumlu Pınar , Nisan 2001. A. G. E., S 127.
(31)Haydar EFE , AB.nin Türkiye'ye yönelik Mali yardımlarının Türkiye açısından önemi , Balkan SB. Dergisi , 2017, S.222
(32) Hasan Samur, Avrupada Birliği yolu Türkiye'den geçer , Ankara Avrupa Dergisi, cilt: 9,No:2, Ankara ,2010, S.147.
(31) Soyalp Tamçelik , kıbrıs'ta Çözüm Planlarına göre Kolluk Küvvetleri , History stedies Volum 3/2 2011 ,Tamçelik 2008, S.183.
(32) AB, "Türkiye'yi Atladı" Milliyet Gazetesi , Sayı 16,İstanbul ,26 Haziran 1994.
(33) Fatih Erboz , Rum ve Yunan Silahlanyıor , Blogcu – Karşıyorum – Blogcu . com
(34) Nesrin Demir, Avrupa Birliği Türkiye ilişkilerinde Kıbrıs Sorunu , Firat Ün., Sosyal Bilimler Dergisi , Cilt :15, Sayı: 1, Elazığ 2005, SS. 347-367.
(37) www.İslandcorfu.com
(36) " Güvenlik Konseyi, Gali Raporu'nun ele alıyor" , Kıbrıs Gazetesi , Lefkoşa , 10 Nisan 1992, S.132.
(37) T.C. Başbakanlık Kanunlar ve Kararlar Genel Müdürlüğü , Sayı: 1498/ 4493 Tarih Ankara,10 Ekim 2010, S.82.
(40) Ahmet Zeki Bulunç,Atatürk'ün Kıbrıs'a Bakışı , Akadamik Bakış , Cilt 1, Sayı 1 , Ankara , 2007, S.77.
(41) Melek Firat, "1960-71 arası Türk dış Politikası ve Kıbrıs Sorunu " Ankara , 1977, S.150.
(42) Ata Atun ," Doğu Akdeniz Enerji Rezervleri ve kıbrısı'ın Konumu ", Kıbrıs Türk Ticaret odası, Kıbrıs 28 Ocak 2008, SS.1-2